

تم تنزيل الكتاب من شبكة المغرب الأقصى الإسلامية :

[www.akssa.info](http://www.akssa.info)

مكتبة الشيخ محمد تقي الدين الهلالي رحمه الله :

[www.akssa.info/hilala](http://www.akssa.info/hilala)

# أحكام الخلع في الإسلام

يحتوي على مسائل من عشرة بين الزوجين ، والنشوز ، وبعث  
الحكيم ، والفعل ، مع برأيتها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

تأليف

الدكتور تقي الدين الهبلي

المكتب الإسلامي

## مقدمة

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب المبين - وأرسله رحمة للعالمين - لينصر المظلومين - ويأخذ الحق للمحررومين - ويجعل الناس في الحقوق والواجبات متساوين - اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن اقتدى به إلى يوم الدين .  
أما بعد . فإني رأيت الناس في بلادنا وغيرها قد أساءوا عشرة النساء - وقل منهم من لم يكن تعدى أساءه - فقابلتهم بمثله ذلك الزوجات - وفسد الحال فيما بينهم وبينهن في الحركات والسكنات . فعم بذلك الشقاق - وعدم الرفق وصار كل من الزوجين وبالاً على صاحبه . واندلجت المحاكم الشرعية بالخصومات - وعجز عن حل مشاكلهن القضاة . وما ذلك إلا لانخفافهم عن جادة الكتاب والسنة - فصاروا يخطئون عبط عشواء في دجلة - ولما كان الرجال أقوياء . والنساء ضعفات - وقع الإجحاف في الأحكام - وطعنوا

### مُحقّق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٣٩٠ - بيروت

الطبعة الثانية ١٣٩٥ - بيروت

بيروت : ص.ب (٣٧٧) هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً : إسلامياً

دمشق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقياً : إسلامياً

ما يعتقد فيهم أعداؤهم الأوروبيون من غمط حقوق النساء واستعبادهن . فشوهوا بذلك محاسن الشريعة المطهرة الخيرية . وتعدى اختصار حدود الله . وانعدم الاخلاص بين العول والأزواج . وعم الفريقتين الشقاء والحجاج . فرأيت من الواجب علي أن أؤلف جزءاً صغير الحجم . غزير العلم . ينصف المظلوم . ويرفع الحجاب عن الحق المغموم . ويعرف الزوجين سلبهما بما أوجب الله عليهما . ويذهب ما خشن من أخلاقهما . ويبيهما للعشرة الحسنة والمعيشة القليلة . فكل من قرأه وعمل بما فيه من آيات الكتاب الحكيم . وسنة النبي الكريم . تفتح له أبواب السعادة . ويتال إن شاء الله الحسنى وزيادة . سواء أكان من الحكام . أو من العوام . وسببه ( أحكام الخلع في الإسلام ) .

والله أسأل أن ينفع به من شاء من عباده . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وسبباً للفوز بجنات النعيم . وصدرت الكلام بدعوة العلماء . إلى تحقيق هذا المطلب . ولما فرغت من الكتاب وقرأته للمرة الثانية ظهر لي أن أضع له خواصني توضيح بعض المسائل وتكمل بعضها فوضعتها وصارت بقدر ربح الكتاب وفيها فوائد وزوائد أرجو أن تكون منسمة للغرض المقصود وعلى الله قصد السبيل .

أملاء محمد تقي الدين الطحطاوي بالمدينة النبوية في ١٤ ربيع الثاني ١٣٩٠ .

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في سورة النساء ٣٥ ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأِمْشُوا سُلْطَانًا مِنْ أُمَّةٍ وَحُكْمًا مِنْ اللَّهِ إِنَّ يَرْبِدَ أَصْلَاحًا يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾

ماذا يفهم باديء ذي بدء من هذه الآية الكريمة ؟ يفهم منها أن الزوجة ليست كالبقرة ولا كالبقرة ، متى اشتراها ربا صنع بها ما يشاء . وليس لها حق في أن تخاصمه . أو تدافع عن حقها أو تشكوه إلى حاكم . فحقها موكول إليه ، أن أعطاها إياه عملاً بما يجب من الرق بالخبر والاعوجاج . فقد نجما واعتدى ، وإن ضيعها فحسابه على الله . فهو الذي يأخذ لما حقها منه ، ويعاقبه في الدنيا والآخرة . أما الزوجة

فهو إنسان عاقل مكرم داخل في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ رِزْقًا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ سورة الاسراء ٧٠ . كرم الله بني آدم رجالاً ونساء بالصورة الحسنة . والعقل الذي به سخر لهم كل ما في الدنيا . وجعل لهم السيادة والتصرف في غيرهم من الحيوان والنبات والجماد . وكرمهم بالنطق والتفكير وحمل الامانة التي بها يستعد من شاء الله منهم سعادة أبدية لا تنقطع بالموت . وهذه المزايا كلها مشاعة بين الرجل والمرأة . فمن اراد ان يعامل الزوجة معاملة الذابة والسلعة . في التشريع أو في المعاملة . فقد كفر نعمة الله واستحق ان يسلط الله عليه من المستعمرين وغيرهم من يعامله بمثل ذلك . ( كما ندينوا ندينوا ) حذفوا النون بغير قاصب ولا جازم كما في قول النبي ﷺ : ( لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا . ولا تؤمنوا حتى تحابوا . ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم . افشوا السلام بينكم ) رواه مسلم في صحيحه .

وقال الشاعر :

أبيته أمري ونبيتي تدلكني      شعرك نالعيير والمسلك الذكي  
فحذف النون من نبيتي وتدلكني      ناصب ولا جازم  
وهو قليل .  
١١ لعل : بغير

وقال تعالى في سورة البقرة : ﴿وَلَوْ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ يَلَهُ﴾ سورة البقرة ٢٢٨ فجعل الله لكل حقواً يجب

ادائها ولا يجوز الاخلال بها . والدرجة التي جعلها للرجال من تحمل أعباء الرئاسة ، من ثقافة وحماية ، وليس معانها الاستبداد والتطاؤل والعنوان وعمط الحقوق . قال تعالى في سورة النساء ٣٢ : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ روى الإمام أحمد والترمذي في سبب نزول هذه الآية عن أم المؤمنين أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، يغزو الرجال ولا يغزو ، ولنا نصف الميراث ، فانزل الله : ﴿وَلَا تَمْنُوا بَمَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ورواه ابن أبي حاتم وابن جرير والحاكم في مستدركه : بألفاظ مختلفة والمعنى واحد .

وروى سعيد بن منصور في قوله تعالى ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ﴾ من ذكر أو أنثى في أو آخر سورة آل عمران . بسنده إلى أم سلمة ، أنها قالت يا رسول الله ، لا نسمع الله ذكر النساء في الهجرة النبوية ، فانزل الله : ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ الآية ، وقال تعالى في سورة الأحزاب ٣٥ : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْخَافِضِينَ قُرُوحَهُمْ وَالْخَافِضَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ، ذكر الله سبحانه عشرة أوصاف لعباده المؤمنين

أوجب بها مغفرته وأجره العظيم لمن انصف بها من الرجال والنساء. وقال تعالى في سورة النحل ٩٧: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. وعاد الله الرجال والنساء أن من عمل الصالحات منهم أن يحية حياة طيبة في هذه الدنيا ، وإن يجزيه في الآخرة أحسن الجزاء . وإذا كان الرجل يتصرف في المرأة كما يتصرف في ذاته ، فأي حياة طيبة تكون لها ؟ فالذي يسيء عشرة زوجته ويزعجهم أن ذلك حق له . مكذب نقرأ أن : ونحن مسلمون نسأل الله أن يوفقنا لاتباع كتابه وسنة رسوله ﷺ. والعمل بشريعته. فلا نقول كما يقول الأوروبيون في غلوهم ومدهانتهم : أن المرأة هي نصف الرجل الأفضل (١)

(١) قد بسط القول بعض تيسير في مقال المرحوم بتعليم الاناث، ذكرت مرادته كثيرة شاءتها بقسي في بلاد أوروبا ويرمى بها على ما ذكرت من مخادعة الأوروبيين للنساء وتمشيتهم عليهن ، وأزيد على ذلك ، أن الأستاذ الإنكليزي المقيم (مار مارويك بكنوك) الذي ترجم القرآن الكريم ، وألف كتاباً في تبصرة الإسلام وفي فضل العرب الذين لمروا بالإسلام . قال في كتابه (فضل العرب) : إن المسلمين يظفون المرأة ويكرمونها لأنها امرأة تراعى بقضون حاجات الأرحام ولا يخرجون إلى شراء الحاجات في الأسواق ويكرمون الأمهات حتى أن منهم من يبيع أمه طاعة الخادم الخفاس كسبه ، ويجعلها سيدة البيت والحاكمة المطلقة في ربي زوجته وأولاده وأحفاده ، ورأيته من التجار والأغنياء من لا يشترى داراً ، ولا أرضاً إلا إذا شاورها ووقعت بذلك. ورأيتهم يظفون على كل امرأة ضليعة لكبر سن أو فقد أقارب أو عذابة رجة فيخدمونها أوجه الله وابتغاء مرضاته .

وإذا فرل منهم لا يثفق مع معاملتهم للنساء في الجملة . والحق أن العمل بكد الله لا يثبت بالكسوة ولا بالأنوثة : وإنما العمل بالعمل والخلق الحسن . والعرب يقول : الرجل خير من المرأة ، والشرة خير من الجراة ، وليس مقصودهم بذلك أن كل رجل خير من كل امرأة ، ولا أن كل امرأة خير من كل جراة . وإنما يريدون تفضيل الجنس . فجنس الرجال أقوى وأقدر على الأعمال من جنس النساء . وهذا هو المراد بالتفضيل . وكذلك جنس النسر أفضل من جنس الجراد . ورب امرأة أفضل من كثير من الرجال كفاطمة وحبيبة وعائشة وقبلهن آسية ومريم . ولذلك قال النبي ﷺ : إن رثاله لا تخت سبب الدولة :

- أما الأوروبيون فليس لا يظفون المرأة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون جميلة في نظرهم .

والثاني أن تكون رفيقة العرس ويمكن الاستمتاع بها . ويدون ذلك لا يرحبون امرأة أبداً .

فادعاهم تكريم المرأة كذب وذوور ، بل هو في الحقيقة مدح للمرأة واستدراج لإلغائها في التهلكة .

قال محمد تقي الدين : وصلى رحمه الله ، فإن كنت أركب قطار التفتق الذي يسير تحت الأرض في (برلين) فركب فيه العجوز الضعيفة حاملة سكين في يدها ، فلا يقوم لها أحد ، فيبقى واقفة إلى أن يتزل بنفسه تركاب . ومن راوا شاة جميلة تسارعوا إلى القيام وسرعوا أمكنهم عليها ، وهي تعرف أنهم لم يقوموا لها لوجه الله ، فذلك لا تقبل من أحدهم أن يجلس في مكانه ، إلا إذا كان لها أرب ، فجلوسها في مكانه آية قبولها لمخادنته .

وما التأنيت لاسم الشمس عيب  
ولا التذكير فخر للسهل

ولو كان البناء كمن فقدنا  
ففضلت البناء على الرجال

ورب حرادة سمينة ذهبها منلى بيضا . خير من مائة  
حشفة . أو مائة تمره شبه الحشفة من رديء الثمر . هذا عند  
من يأكل الجراد . وقد أكله النبي ﷺ فهو فدية كل  
آكل له . وليس أكله بواجب .

ويعد هذه المقدمة اشرع في المتصور . بعون الملك المعبود  
فأقول والله التوفيق : قال الحافظ ابن كثير في تفسير آية  
النساء : ما نصه باختصار : فان تفاقم أمرهما ومالت  
خصمتهما . بعث الحاكم ثقة من أهل المرأة وثقة من قوم  
الرجل . ليجتمعا فيتنظرا في أمرهما ويتبعلا ما فيه المصلحة .  
فما يريانه من التقريب أو التوفيق . وتشوف الشارع إلى التوفيق  
ولذا قال تعالى : ﴿ إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ .  
وقال علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس : أمر الله عز وجل  
أن يعثر رجلاً صالحاً من أهل الرجل ورجلاً مثله من أهل  
المرأة . فينظرا أيهما المسيء ؟ فان كان الرجل هو المسيء .  
حجبوا عنه امرأته وفسروه على النفقة . وان كانت المرأة  
هي المسيئة ، فسروها على زوجها ومنعوها النفقة . فان اجتمع

أمرهما على أن يفرقا أو يجمعا . فأمرهما جائز .  
وقال معمر الباقا ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة : أن  
أهل ابن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت :  
عسى إلي وأنفق عليك . فكان إذا دخل عليها قالت : أين  
أنت من ربيعة وشيبة بن ربيعة . فقال : على بدارك في النار  
إذا دخلت . فشدت عليها ثيابها . فجاءت عثمان فذكرت له  
ذلك فضحك قال رسول ابن عباس ومعاوية . فقال ابن عباس  
لأمرقئ بينهما . فقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين  
من بني عبد مناف . فأتياهما فوجداهما قد أغلقتا عليهما  
أمرأتهما فرجعا .

وقال عبد الرزاق بسنده إلى عبيدة قال شهدت علياً .  
وحامته امرأة وزوجها مع كل واحد منهما فقام من الناس .  
فأخرج هؤلاء حكماً وهؤلاء حكماً . فقال علي للحكمين :  
أندريان ما عليكما ؟ أن عليكما أن رأيتما أن تجمعا جمعتهما  
وقالت المرأة : رضيت بكتاب الله لي وعلي . وقال الزوج :  
أما التفرقة فلا . فقال علي : كذبت . والله لا أبرح حتى  
ترضى بكتاب الله عز وجل لك وعليك . ثم قال : وقد أجمع  
العلماء على أن الحكمين لهما الجمع والتفرقة . حتى قال  
إبراهيم النخعي : أن شاء الحكمان أن يفرقا بينهما بطلقة  
أو بظلفتين أو ثلاث فعلا . وهو رواية عن مالك . وقال  
الحسن البصري : الحكمان بحكمهما في الجمع لا في التفرقة .  
وكذا قال قتادة وزيد بن اسلم ، وبه قال أحمد بن حنبل .

وأبو نؤير وداود: وما أخذهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ﴾ ولم يذكر التفريق ، وأما إذا كانا وكيلين من جهة الزوجين فإنه ينفذ حكمهما في الجمع والتفريق بلا خلاف .

وقد اختلف الأئمة في الحكمين هل هما منصوبان من جهة الحاكم ، فيحكمان وإن لم يرض الزوجان ، أو هما وكيلان من جهة الزوجين ؟ على قولين . والجمهور على الأول لقوله تعالى : ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ فبإيهما حكمين ، ومن شأن الحكم أن يحكم بغير رضا المحكوم عليه . وهذا ظاهر الآية . والجديد من مذهب الشافعي . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . لقول علي رضي الله عنه للزوج حين قال : أما التفريق فلا قال : كذبت حتى نقر بما أقرت به . قالوا : فلو كانا حكمين لما إفتقر إلى إقرار الزوج . والله أعلم . قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر : واجمع العلماء على أن الحكمين إذا اختلف قولهما فلا عبرة بقول الآخر . واجمعوا على أن قولهما نافذ في الجمع وإن لم يוכלهما الزوجان . واختلفوا هل ينفذ قولهما في التفريق ؟ ثم حكى عن الجمهور . أنه ينفذ قولهما فيها أيضاً من غير توكيل . ٥١

والآن ننقل كلام الإمام القرطبي . وإن كان فيه شيء من التكرار مما تقدم . فقد آثرنا نقله كله . لأنه أشفي وأوفى

والله ذكر آئمة بالقسم المخاربة أكثر من غيرهم ، وإن كان الله ليس دمرياً ولا شرقياً . فسلوك الطريق المألوف عند العلماء حتى يصل إلى الحق أيسر . وقد صحح في الحديث من أبي هريرة رضي الله عنه . ما عُبِّرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن فيه فطيرة . أو كما جاء .

قال الإمام القرطبي في تفسير الآية الآتية الذكر ما لفظه : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ قد تقدم معنى الشقاق في البقرة . فكان كل واحد من الزوجين يأخذ شقاً غير شق صاحبه . أي ناحية غير ناحية صاحبه . والمراد أن خفتم شقاقاً بينهما . فأضيف المصدر إلى الظرف <sup>(٢)</sup> كقولك : يعجبني سير الليلة المقمرة . وصوم يوم عرفة . وفي التزيل : ﴿يَلْزَمُ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ . وقيل : إن ( بين ) أجري مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ، إذ هو بمعنى حالهما وعشرتهما ، أي

(٢) قوله فأضيف المصدر إلى الظرف . يعني ظرف المكان . أما الأمثلة التي ذكرها فإن الإضافة فيها ظرف الزمان . وكان ينبغي له أن يبين بمصدر مضاف إلى ظرف مكان لفظ المراقبة نحو سير فرسخ . وإذا أضيف المصدر إلى الظرف تكون الإضافة بمعنى في . فقوله سبحانه ( يَلْزَمُ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) أي مكر في الليل والنهار . يكرر اللين استكبروا بالليل استنبهوا ، ليوذعهم في الكفر بآلة عبادة الأنداد معه . أنظر سورة سبأ رقم ٣٢ .

وقوله : سير الليلة ، أي سير في الليلة ، وصوم يوم عرفة ، أي صوم في يوم عرفة .



ان عظم ثباده عشرتها وصحبتهما . ( فابعثوا ) . ( ونحنم )  
على الخلاف المتقدم . قال سعيد بن جبير : الحكم ان يعظها  
أولاً فان قبلت وإلا هجرها . فان هي قبلت وإلا ضربها .  
فان هي قبلت وإلا بعث الحاكم حكماً من أهله وحكماً  
من أهلها . فينظران من الضرر ؟ وعند ذلك يكون الخلع .  
وقد قبل : له ان يضرب قبل الوعظ . والأول أصح .  
لترتيب ذلك في الآية .

الثانية - الجمهور من العلماء على ان المخاطب بقوله  
( وان نحنم ) الحكام والأمراء . وان قوله  $\text{﴿﴾}$  ان يريد اصلاحاً  
يوفق الله بينهما  $\text{﴿﴾}$  يعني الحكيمين . في قول ابن عباس وشاهد  
وغيرهما ، أي ان يرد الحكمان اصلاحاً يوفق الله بين  
الزوجين . وقيل المراد الزوجان . أي ان يريد الزوجان  
اصلاحاً وصدقاً فيما أخبرا به الحكيمين ( يوفق الله بينهما )  
وقيل الخطاب للأولياء . يقول ( ان نحنم ) أي علمتم خلافاً  
بين الزوجين  $\text{﴿﴾}$  فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها  $\text{﴿﴾}$  .  
والحكمان لا يعرفان إلا من أهل الرجل والمرأة . إذ هما  
أقرب بأحوال الزوجين . ويكونان من أهل العدالة وحسن  
النظر والبصر بالحق . فإن لم يوجد من أهلها من يصلح  
لذلك . فيرسل من غيرهما عدلين عالمين . وذلك إذا أشكل  
أمرهما ولم يدرك من الاسماء منهما .

فاما ان عرف الظالم . فإنه يؤخذ منه الحق لمصاحبه .

وعلى إزالة الضرر . ويقال : ان الحكم من أهل الزوج  
يكون . ويقول له : اخبرني بما في نفسك . أمها أم لا .  
أعلم مرادك . فإن قال لا حاجة لي فيها : خذ لي منها  
ما أريد . وفرق بيني وبينها . فيعرف ان من قبله  
الامر . وان قال اني أمها . فأرضها من مالي بما شئت  
ولا امر في بيني وبينها . فيعلم أنه ليس بناسخ . ويخلو الحكم  
من جهتها بالمرأة ويقول لها : أمهين زوجك أم لا ؟ فإن  
لا . فرق بيني وبينه . واعطه من مالي ما أراد . فيعلم

( ٢ ) قال محمد ثقي الدين مؤلف هذا الكتاب : قوله أنهرين من موي  
المرأة ويروي بقصتها أي : أنهرين زوجك ؟ دليل على انه لا يجوز  
إعلاء المرأة على أن تبقى تحت من لا أهواء . فتكون كالفأفة المسخرة .  
والمرأة لها رأيها في آلة مسخرة في يد الزوج يمنع بها ما يشاء . والقصص  
التي لا يفكرون في هذا المعنى . فيصرون أحكامهم بالظلمة فيهر  
الزوجة وإذ غامها على أن تبق تحت رجل لا تحبه . وقال في بعض المقاربات  
أن القانون المغربي ينظر في أمر الزوجين فإن كان بينهما أولاد أجبر  
المرأة على عيشه مع الآخر . رغم أنه . وإن لم يكن بينهما أولاد لا  
أمر أسداً متبها . فإن أصبح أحدهما حيس حتى ينقص . قبلت شعري إذا  
اشتمت زوجة من البقاء عند زوجها . وقالت لا أحبه ولا أقر به . ثم  
سكنها عليها بالسجن . على نأخذها وأولادها . والذي يأخذها شرطي  
أجبري عنها ويزوج الحيس في السجن ويبقون أياماً وليالي حتى تخضع المرأة  
هذا الحكم الظالم . قتل عليها وعلى أولادها ألف سلام . فكيف تستطيع أن  
تقوم بصلاح شؤون أولادها وأي مرض أو شرف يبق لها . سواء  
أعفست الزوج التي هو غصبها أو طلقته وأرادت أن تزوج غيره .  
فيترتب على هذا الحكم ضياع شرف المرأة ، وضياع أولادها . ولا ثمرة .

النشوز من قبلها . وإن قالت : لا تفرق بيتنا ولكن حثه على أن يزوجه في تقيي ويحسن إلي . علم أن النشوز ليس من قبلها . فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله بقبولان عليه بالعتقة والزجر والتهبي . فذلك قوله تعالى :

﴿ فابعدوا حكمًا من أمهه وحكمًا من أهلها ﴾ .

الثالثة - قال العلماء قسمت هذه الآية النساء تقسيماً عقلياً لأنهن إما طائفة وإما ناشز . والنشوز إما أن يرجع إلى الطواغية

عنه فلما ان غلقت اليوم ورجعت له على رغم أنفها ، كالأجير يفرق بينه إلى الأخر ، فلما إنما تمكنت منه إلى أن تجد غرمة لفرار وترك الأولاد يضيئون ، أو تقتل نفسها ، فشرية غير الأنثى برة من هذا الحكم .

قد يقول المخالفون به : إنما حكمنا به حرصاً على ما يمس منه من لا يعرف العربية يحفظ الأسرة ، سوفاً من ضياع الأولاد . لنقول : إن الإسلام أرحم بالأولاد وبالأبوين منك . فقد حكم بالخلع حتى تنطلق قائمة من قوب . فإن كانت المرأة قادرة على أن تنفق على أولادها فامسكت النفقة عنه وورث له ما أخذته من الصداق ، فماداً يريد منها أكثر من ذلك ؟ وإن كانت عاجزة عن أن تنفق على الأولاد ، وأسرعت على طلاق ، يصلح بينها بأن يفرق بينهما ويتزوج الأب والأم على اتفق ، وإن عجزت الأم وجب على الأب أن يقوم بها وحده . وإن كانت عاجزة عن رد الصداق أو شيء منه سقط عنها وده لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وليس من العدل ولا من المروءة أن تقول له : غداً من أذننا ربها في سوق هريق مع أولادها لتسول وتزوج بأخرى وتركها مع أولادها في وادي الضياع .

الناشز من قبلها . تركها لما رواه النسائي أن عقيل بن ربيعة زوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة<sup>(١)</sup> ، فكان إذا

أراد أن يرجع إلى الطواغية ، يعني إذا وقع النشوز من أمه أو من أحداهن رجعا إلى طواغية أي إلى اتفاق وصلاح حال ، لم يبق حجة علي ما بينهما ، لم يبق حاجة إلى الحكمين . وهذا معنى قوله في الأول تركها .

(١) فاطمة بنت عتبة بن أبي ربيعة زوجها عقيل بن أبي طالب من بني ربيعة ، وأبوها عتبة بن ربيعة ، وعمها شيبة بن ربيعة وكلاهما قتل في معركة . أما عتبة ففي معركة ابن هشام قال ابن إسحاق : ربيعة بن عبد شمس قتله عبيدة بن الحارث بن القلب . قال ابن هشام اشترك في حادثة وهي :

أما شيبة فقال ابن إسحاق : وشيبة بن ربيعة بن عبد شمس قتله حنيفة بن عبد الطالب . اهـ .

والذين اشتركوا في قتل أبيها أحدهم أخو زوجها وهو علي بن أبي طالب ، وحسنه هم زوجها وثلاثتهم من بني هاشم . وقاتل فيها حنيفة ابن عبد الطالب عم النبي صلى الله عليه وسلم وعم زوجها عقيل .

فلذلك قالت زوجها والله لا يجيبكم قلبي يا بني هاشم . وهذه عصبية من قبلها يفتن على إيمانها أنه يفتن يسبها ، لأنها إذا أبغضت بني هاشم أبغضت أولادها ومنها في حرب كان قائداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أصبر الله فيها أوليائه ، وحزم أهداه ، فالواجب على كل مؤمن أن يوالي أولياء الله وإن قتلوا جميع بشيرونه ، ويصادي أعداء الله كلهم ، وإن أفرأ القرب الناس إليه . قال الله تعالى في سورة قنوة : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن لا يتخذ الله دينه فاعلموا ) .

وقوله أين الذين أحلفهم كأبائهم القصة ؟ نصف أباءها ومنها من قال من شيرتها يطلو البني وهو مستحسن من صفات الجهاد وبذلك عنه .

دخل عليها تقول : يا بني هاشم . والله لا يحبكم قلبي أبداً .  
 أين الذين أعناقهم كأباريق الفضة ؟ ترد أبوهم قيس بن  
 شهابهم . أين عتبة بن ربيعة ؟ أين شيبه بن ربيعة ؟ فيمكنت  
 عنها . حتى دخل عليها يوماً . وهو يرم . فقالت له :  
 أين عتبة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في الثور إذا دخلت  
 فشرت عليها فيأبها . فجاءت عذبان . فذكرت له ذلك .  
 فأرسل ابن عباس ومعاوية . فقال ابن عباس : لأفرق بينهما  
 وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف .  
 فأتاهما فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما وأصلحا أمرهما .  
 فإن وجداهما فداً اختلفا ولم يصطلحا . وتفاقم  
 أمرهما . سعي في الألفة جهدهما . وذكرنا بالله والصحية .  
 فإن أتانا ووجدنا تركاهما . وإن كافا غير ذلك ورأينا الفرقة .  
 فرقا بينهما . وفريقتهما سائر على الزوجين . وسواء وافق  
 حكم قاضي البلد أو مخالفه . وكلهما الزوجان أو لم يوكلاهما  
 والفراق في ذلك طلاق بائن .

- العرب على كرم الأصل ، كذلك يزعمون .

وقد ورد أنهم قيل شهابهم . نهي لهم عن الأنوف . قال في  
 اللسان والشحم ارتفاع في قصة الأنف مع استواء أعلاه . واشراف  
 الأذن قليلاً فإن كان فيها عديدات فهي الفقا : ودجل أنف الأنث . أم .  
 والعرب زعم أن شحم الأنف دليل على كرم الأصل . قال كعب بن  
 زهير في قصيدته : بآلت سدا ، وهي التي ينبغي أن نسي بحق قصيدة البردة  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم كساه بردة حين ألبسها بين يديه وسقا الله :  
 ثم المرائين أبطل ، فبوسهم . من نسج داود ، في الخيما ، سراويل

ولا نوم . ليس لما الطلاق ما لم يوكلاهما الزوج في ذلك  
 والبرء زعم . وهذا بناء على أنهما رسولان شاهدان . ثم  
 لا يجوز أن أراد ربهم الحكم بالتفريق . وهذا أحد  
 قول الشافعي . والله قال الكوفيون . وهو قول عطاء وابن  
 عباس والشافعي . والله قال أبو ثور . والصحيح الأول . وإن  
 الشافعي لا يملك ذلك تركيل وهو قول مالك والأوزاعي  
 والشافعي . وروى عن عثمان وعلي وابن عباس وعن الشعبي  
 وهو قول الشافعي لأن الله تعالى قال : ففريقتهما  
 سدا من أهله وحكماً من أهلها . وهذا نص من الله سبحانه  
 في ما شأنا لا وكيلان ولا شاهدان . وللوكيل اسم في  
 البرء ومعنى . وللحكم اسم في الشريعة ومعنى . فإذا بين  
 الله كل واحد منهما . فلا ينبغي لشاذ - فكيف لعالم - أن  
 يفتي معنى أحدهما على الآخر . وقد روى الدارقطني  
 . حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية . وإن  
 هم شاذان بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها .  
 قال : جاء رجل وامرأة إلى علي . مع كل واحد منهما نظام  
 من الناس فلمرحم . فبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها  
 . قال للحكمين هل تدريان ما عليكما ؟ عليكما أن رأيتما  
 أن تفرقا ففرقتما . فذالت المرأة : وضبت بكتاب الله بما  
 علي فيه ولي . وقال الزوج أما الفرقة فلا . فقال علي :  
 كذبت والله لا أبرح حتى تفر بمن الذي اقترت به ، وهذا استاد  
 صحيح ثابت . روى عن علي من وجوه ثابتة عن ابن سيرين

عن عبيدة : قاله أبو عمر .

قلو كانوا وكيلين أو شاهدين لم يقل لهما اتدريان ما عليكما؟ إنما كان يقول اتدريان بما وكلتما ؟ وهذا بين . احتج أبو حنيفة بقول علي رضي الله عنه للزوج لا تبرح حتى ترضى بما رضىت به ، فدل على أن مذهبه أنهما لا يفرقان . إلا يرضا الزوج . وبيان الأصل المجتمع عليه أن الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه . وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق السلطان على المولي والعين<sup>١٦</sup> .

(١٦) المولي اسم فاعل من آل يولي بإيلاء قال تعالى في سورة البقرة ٢٢٦ - ٢٢٧ (الذين يولون من نسائهم أربعة أشهر ، فإن قاترا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) . والإيلاء أن يعلق الرجل أن لا يجمع زوجته مدة من الزمن ، فإن كانت أربعة أشهر ، أو نحوها جاز ذلك . وإن كانت أكثر من أربعة أشهر ، لم يجز . وللمرأة أن تطالب بعد أربعة أشهر ، بأن يجمع أو يطلق . فإن أبى طلق عليه الحاكم ، ونحن عاتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم آل من نسائهم شهراً ، رواه البخاري ومسلم .

قوله العين ، فإن في النسا : العين هو الذي لا يأتي النساء ولا يريدن .

قال محمد تقي الدين وفي قوله (ولا يريدن) نظر : لأنه إن كان لا يريدن لماذا يتزوج ؟ ولماذا يمنع من الطلاق من يطلق عليه الحاكم ؟ والظاهر أن العين يكسر العين والدون اشتددة ، هل وزن حكيت هو الذي لا يقدر على الجماع ، وهذا يقتضي كلام اللسان بعد ذلك . فإن قيل لماذا خالف لغة العصر وصرحنا بالجماع ؟ ولم تعبر عنه بالعملية الجنسية ؟ فالجواب : إن هذه العبارة فاسدة استعمارية ليست من اللغة العربية في شيء .

أما - فإن اختلف الحكماء لم يفتقر قولهما . ولم يلزم قولهم شيء إلا ما اجتمعا عليه . وكذلك كل حكمين حكما . فإن حكم أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر . فحكم أحدهما بما لا وأبى الآخر ، فليس بشيء حتى يتفقا . والله في الحكمين يطلقان ثلاثاً قال : تلزم واحدة وليس فيه الفرق . بأكثر من واحدة بانه وتقول ابن القاسم<sup>١٧</sup> : قوله الثلاث أن اجتمعا عليها . وقوله المفارقة واشتهب وابن السكيت وأصحح . وقال ابن المواز : إن حكم أحدهما واحدة والآخر بثلاث فهي واحدة . وحكى ابن حبيب عن سفيان أن ذلك ليس بشيء .

الخامسة - ويجزى إرسال الواحد : لأن الله سبحانه يحكم في الرئي بأربعة شهود . ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم

في الجماع قصة كتابية وقد كتبت العرب عبارات متعددة عن هذا الفعل . الجماع ومنها المباشرة كما قول تعالى : (ولا تباتروهن بأمر عاكرين (والمساعد) والمسر . كما قال تعالى : (وإن علقن من من قبل أن يمسوا بهن من قريضة فضع ما أريتم ) والإنسان ، كما جاء في الحديث : (إن من أن امرأة في دبره فقد كفر) والمراد ليسوا بغيره ، في الألفاظ . وإن لعنهم أغني القات ، ولا في الأدب : لو أنهم سبقوا المستمرين إليه بقرون ضرون كثيرة وإنما ذلك نسخ لغة وحنوع للمستمرين لسأل الله تعالى .

(٧) وقوله ومن ابن القاسم : يلزم الثلاث إذ اجتمعا عليها . كلام متناقض فليحظر فيه . فإن مالكاً قال : ليس لما أن يطلق إلا شقة واحدة بانه : يعني فلا يلزم الثلاث وإن اجتمعا عليها . فزوم لثلاث مخالف لقول مالك فلا يصح عطف قول ابن القاسم من بعده عليه .

إلى المرأة الزانية أيضاً وحده<sup>٨٩</sup> . وقال له : ( ان اعترفت فارجمي ) . وكذلك قال عبد الملك في المصونة . قلت وإذا جاز إرسال الواحد . فلو حكم الزوجان واحداً لأجزأ . وهو باخوار أولى . إذا رخصاً بذلك . وإنما خاطب الله بالامسال الحكم دون الزوجين . فإن أرسل الزوجان حكمين وحكما فقد تكديما . لأن الحكم عندها جائز . وينفذ فعل الحكم في كل مسألة .

هذا إذا كان كل واحد منهما عدلاً . ولو كان غير عدل . قال عبد الملك : حكمه ينقض . لأنها مخاطرة بما لا ينبغي من العسر . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه . لأنه ان كان توكيلاً ففعل الوكيل نافذ . وان كان تحكيماً فقد قدمه على نفسه . وليس القرار يؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل . وباب القضاء مبني على القرار كله . وليس يلزم فيه معرفة المحكم عليه بما يؤول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين أصل الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة اخرجت الأمة على أصناف في بيعت . وان اختلفوا في تصحيح ما ترتب عليه . وعجبا لأهل الملاحة<sup>٩٠</sup> حيث غفلوا عن موجب

(٨) حديث أنس مع المرأة . ورواه في البخاري .

(٩) قول ابن العربي : رعية لأهل بلدنا يعني القضاة والمفتين من أهل المغرب فإنه كان قاضياً في سبتة . قوله : وقد ذهب إلى ذلك قضاة جاني إليه إلا أنهم

السلطة في ذلك . وقالوا : بعلان على يدي اثنين . ولو قلنا من معاداة الخصم لا ينبغي عليكم . فلا بكتاب . ولا بالقبضة اجترعوا . وقد نابت إلى ذلك . كما نابت إلى دعوى الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد . ولا قضاء باليمين مع الشاهد الا آخر . فلما ملكني الله أن أجري السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا أن نرسم من الجورالة . ولكن اعجب لأبي حنيفة . ليس بغير عباد خير . بل اعجب مرتين للشافعي فإنه قال :

« بعدد ما أتت به من أقضية القرب في زمانه إلى العلى بكتاب الله وسنة رسوله » (إجماع الأمة) ومنه ذلك وأصحابه فركبوا ووزرهم وعاقبوا إلا واحداً فإنه قيل دونه . وإذا كان الأمر هكذا في ذلك الزمن وقد جرى عليه رعايهم سنة ( ٩٠٠ ) فكيف بهذا الزمن الذي هو شر منه ؟ ولكن بعد الله فإنه لم يزل في المغرب من يدعو الناس إلى العمل بالسنة

فإنه : فلما ملكني الله الأمر أجريت السنة كما ينبغي . لم يكن ابن من أهل ملوك على القرب ولكنه كان أميراً على سبتة ونواحيها في سنة ١٠٠٠ في ربابه . فأكبر المؤمنين صاحب الجلالة الحسن الثاني حين من يحيى سنة الله . التي هي سنة حده المصطفى صلى الله عليه وسلم ونص كتاب الله سبحانه وإجماع الأمة . وقد ملكه الله وأعطاه من النصر والفكرين ما لم يملك أحد من ملوك زمان ابن العربي فكيف به من ؟ وفي إحياء سنة بيت الحكيم . من ريع مستوى المرأة اقترابه وبلغ الخيف عنها وحفظ كرامتها ما لا يخفى . تسأل الله تعالى أن يوفقك لذلك ولغيره من إحياء السن وإقامة الهدى ويبارك في عمره وبملكه حتى يتسكن من الإصلاح الذي يريده ويريه . بعد جميع الصالحين من شعبه إنه سميع مجيب .

الذي يشبه ظاهر الآية انه فيها عم الزوجين معاً حتى يشبه فيه حالهما . قال : وذلك اني وجدت الله عز وجل أذن في نشوز الزوج بأن يصطلحا ، وأذن في خوفهما ألا يقبها حدود الله بالخلع ، وذلك يشبه ان يكون برضا المرأة ، وحظر أن يأخذ الزوج مما أعطى شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج فلما أمر فيمن خلفا الشقاق بينهما بالحكيم ، دل على ان حكمهما غير حكم الأزواج . فإذا كان كذلك بعث حكماً من أمته وحكماً من أهلها . ولا يبعث الحكيم إلا بمؤمنين برضا الزوجين وتوكلهما بأن يجمعا أو يفرقا . إذا رآها ذلك . وذلك يدل على ان الحكيمين وكيلان للزوجين .

قال ابن العربي هذا منتهى كلام الشافعي . وأصحابه يفرحون به . وليس فيه ما يلتفت إليه . ولا يشبه نصابه في العلم . وقد تولى الرد عليه القاضي أبو اسحاق . ولم يتصفه في الأئمة . أما قوله الذي يشبه ظاهر الآية انه فيما عسم الزوجين . فليس بصحيح بل هو نصه وهي من آيات القرآن وأوضحها جلاء . فإن الله تعالى قال : ﴿ والرجال قوامون على النساء ﴾ ومن خاف من امرأته لنشوزاً وعظماً فإن أتت ولا حرجها في المصحح . فإن ارضوت وإلا ضربها فإن استمرت في عقوباتها مضى الحكماء إليهما . وهذا ان لم يكن نصاً فليس في القرآن بانه . ودعه لا يكون نصاً يكون ظاهراً . فأما ان يقول الشافعي : يشبه الظاهر . فلا نفري

الذي يشبه الظاهر ؟ ثم قال : وأذن في خوفهما ألا يقبها حدود الله بالخلع . وذلك يشبه ان يكون برضا المرأة بل ان يكون كذلك . وهو نصه . ثم قال : قلنا أمر الله من علمنا ان حكمهما غير حكم الأزواج . وينيب بذلك غيره . بان يتخذ عليهما من غير الاختيارهما فتتحقق الغيرة . وأما إذا أتفذا عليهما ما وكلاهما به . فلم ينكحاً خلاف أمرهما . فلم تتحقق الغيرة . وأما قوله : برضى الزوجين وتوكلتهما . فخطأ صراح . فإن الله سبحانه مخاطب الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكيمين . إذا كان المخاطب غيرهما كيف يكون ذلك بتوكلتهما ؟ ولا يصح لما حكم إلا بما اجتمعا عليه . هذا وجه الانصاف والتحقيق في الرد عليه . وفي هذه الآية دليل على آيات الحكيم . وليس كما تقول الخوارج : انه ليس بالحكيم لأحد . قد الله تعالى وهذه كلمة حق يريدون بها الباطل انتهى بلفظه . اهـ .

## شرح ما يعسر فهمه

على بعض القراء

وفيه مسائل

الأولى : قوله ( ويختم ) على الخلاف المتقدم : يعني في قوله تعالى ﴿ واللاتي تخافون نشوزهن ﴾ قال القرطبي : قال ابن عباس تعلمون وتنبئون ، وقيل وهو على يابه . اهـ وقوله على يابه أي الخوف على يابه . لا يراد به العلم واليقين . والصواب ما قاله ابن عباس : إذا لا ينبغي للرجل أن يحكم على المرأة بالنشوز ، بمجرد الظن والوهم حتى تبين أمارات النشوز . وهو العصيان . أخذ من النشز وهو الارتفاع . فكان أحد الزوجين تعالى على الآخر وارتفع عن مستواه . فأساء العشرة ومنه قوله تعالى في سورة المجادلة : ﴿ وإذا قيل انشزوا فانشزوا ﴾ أي قوموا . والنشوز يكون من كل واحد من الرجل والمرأة . كما قال تعالى في هذه السورة نفسها رقم ١٢٨ ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴾ قال القرطبي : النشوز : التباعد عنها . والأعراض :

ألا يكلمها ولا يأنس بها .

الثانية : قال العلماء : إذا رأى الرجل أمارات النشوز في زوجته . فأول ما يبدأ به في إصلاح حالها أن يعظها ويذكرها بالله : بآياته وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم . فإن لم يفلح فيها ذلك ، فليهجرها . واختلفوا في الهجر . هل هو أن لا يجامعها ويوليها ظهيرة . أو أنه لا يضاجعها في فراش واحد . ولا يكلمها .

الحال الثالثة : أن لم ينفع فيها ما تقدم . أن يضربها ضرباً مبرح . قال القرطبي : والضرب في هذه الآية : هو ضرب الأدب غير المبرح . وهو الذي لا يكسر عظماً . ولا يشين جراحة كاللكزة ونحوها . فإن المقصود منه الإصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى أفلاك وجب الضمان . قال محمد تقي الدين : والمكسر الضرب بالجمع في الجسد كله . فعل في الصبر فقط . والجمع هو الذي يسميه المغاربة ( الدرة ) . وباللغة الاستعمارية ( البوتية ) . وقال القرطبي قال عطاء : قلت لابن عباس : ما الضرب غير المبرح ؟ قال بالسواك ونحوه . اهـ .

قال محمد تقي الدين : وقد آن لنا . معشر الكتّاب والمفكرين من المسلمين . أن نبحث في قضية الضرب حتى نرسبها على أساس متين . فإن أعداء الإسلام من الأوروبيين

والأمريكيين<sup>١٠١</sup> والمطايهين من المسلمين إلى الإسلام، الذين يتظاهرون بتقليد النساء ويصرخون بعبادتهن ، ليخدعنهن عن أعراضهن ويورثنهن مواردهن المملوكة ، لا يكادون يتصورون سوا ضرب الرجل امرأته بأي وجه ، ويطلعون في الإسلام ، ويعيبون على شريعته إباحة الضرب ، وسأجتهده مستمعاً بالله أن أقول في ذلك قولاً أدافع به أعداء الإسلام ، وأرد به عن من ساء فهمه وغلظه طبعه ونسا قلبه من المسلمين

(١٠٠) كنت في بلاد (يون) من البلاد الجرمانية ساكنة في بيت امرأة عجوز ، وكان لها امرأتان تكرا ، إحداهما غرقية والأخرى طالب حرماني ، وكان لذلك الطالب صديقة يسميها تحفوتيه ، فكانت تأتيه مع ظهور يوم السبت وتبقى معه إلى غسق يوم الأحد كما هي العادة عندهم . وفي يوم من الأيام جاء يفتانين طالبتين اتكلتين يمين تقبضت عليه المجرور لفتناً شديداً ، وقالت له يا لفظه : *Ech habe kein Haus hier* يعني ليس عندي حرم هنا ، والحريم في نظرهم بيت المسلم الذي يجمع فيه زوجات كثيرة ويحبسون للاستمتاع بين واحدة ، ولا يبيع لمن انفرد ولا رؤية أحد ، وهذا الأمر عندهم يزعمهم من أفتح ما جاء به الإسلام ، ففهمته بعدما عدا زوجها أنها على خطأ منهم ، وإن هذا الحريم الذي تحبب به المسلم لا وجود له في الحقيقة إلا في أباطيل نسب كسلفاء والملوك . ومن قرأ ، ليس عندي حرم ، أنه لا يجوز له أن يفعل بيتها إلا تلك الصديقة الطاهرة التي يسميها تحفوتيه ، وقد حثت العادة بذلك ولا عار في الصديقة أن تأتي في كل وقت بأمرأة غابتها عنه إمانته لبيتها كأنه ما غاب عنه . وقد ذلك كنيت مغللاً عنوانه ( ليس عندي حرم ) ويسته إلى مجلة الفتح ، لماسيها بحب الحق الطليب راحة الله ، فتر فيها سنة ١٩٣٧ بتاريخ التساري .

الذين أمرطوا في إباحة الضرب ، وفي حده وشكله ونوعه

ويشعر ذلك في أربعة أمور : ١ : سبب الضرب : ٢ : قوعه المقصود منه : ٣ : حكمه في الشرع .

وأما سببه : فقد تقدم بعضه : وهو عصيائها أي امتناعها من طاعة زوجها في الجماع ومقتداته وإعراضها ومخافتها لزوجها . ولما كان القرآن يفسر بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وجب علينا أن نفهم هذا الأمر بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، فإنه أعلم بما أنزل عليه . وقد قال الله تعالى في سورة النحل ٤٤ ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

قال القرطبي : وفي صحيح مسلم : ( اتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله . ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه . فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ) الحديث . أخرجه من حديث جابر الطويل في الحجج : أي لا يدخلن منازلكم أهدأ ، ممن تكرهونه من الأقارب والنساء الأجانب . وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذي وصححه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ووعظ فقال : ( ألا واستوصوا بالنساء خيراً ، فإنهن عوان عندكم ، ليس تملكون منهن



شيئاً غير ذلك . إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فعلن فاجبروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح . فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً . ألا إن لكم على نسائكم حقاً . ولنساءكنم عليكم حقاً . فأمّا حقكم على نسائكم : فلا يوطئن فرشكم من تكرهون . ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون . ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن ) قال هذا حديث حسن صحيح . فتولده ( بفاحشة مبينة ) يريد لا بدخلان من يكرهه أزواجهن ولا يفضلهن . وليس المراد بذلك الزنى ، فإن ذلك محرم ويلزم عليه الحد .

( ١١ ) قوله وليس المراد بذلك الزنى ، فيه نظر . فإن الأصل في الفاحشة المبينة هو الزنى ، قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى في سورة النساء : ١٩ ( إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) . قال ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والشيباني وأخيراً البصري وعبد بن سيرين وسعيد بن جبلة ومجاهد وعكرمة وعطاء الخراساني والضحاک وأبو قتادة وأبو صالح والدي وزيد بن أسلم ، وسعيد بن أبي جندب ، يعني بذلك الزنى يعني إذا زنت ظلم أن تدبر مع منها الصداق الذي أعطيتها وتضاجرها حتى تتركه ثم وتعالها كما قال تعالى في سورة البقرة ( ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتاكمهن من شئاً إلا أن يخالفه إن لا يقبض حرمه الله ) الآية . وقال ابن عباس والضحاک وعكرمة : الفاحشة المبينة النشوز والعصيان ، واختار ابن جرير أن يتم ذلك فزناً والعصيان والنشوز ويقبض النساء . وغير ذلك ، يعني أن هذا كله يبيح مضاجرتها حتى تبرأ من حلفها أو يقبض وبقرائها ، وهذا جيد والله أعلم . اهـ .

قال محمد تقي الدين : الذي يظهر لي أن الفاحشة المبينة هي الزنا ، فلزواج أن يأخذ الصداق من زوجته إذا زنت ويقضها لها إلى أن ترد له كله أو بفضه . والحق بالزنا تشوزها وعصيانها في أمر المضاجع ونحوه . دليل آخر .

وقد قال عليه الصلاة والسلام : ( اضربوا النساء إذا عصبنكم في معروف ضرباً غير مبرح ) ثم قال القرطبي : قوله تعالى ( وأنت لهم ربوا ) أي أربابكم أي تربيتموهن . أي تربيتموهن في النشوز ( فلا تبغوا عليهن سبيلاً ) أي لا تبغوا عليهن بقول أو فعل ، وهذا أي عن ظلمهن بعد طهر الفضل عليهن . والتمكين من أذهبن . وقيل المعنى : لا تكلفوهن الحب لكم فإنه ليس ليهن . قوله تعالى : ( وإن الله تبارك علماً كبيراً ) إشارة إلى الأزواج يخفف من الجناح وإن الخلل ، أي أن كنتم تقدرهن عليهن فتذكروا قدره . فبده بالقدرة فوق كل يد ، فلا يستعلي أحد على امرأته والله بالمرصاد . فلذلك حسن الاتصاف هنا بالعلو والكبر .

وإذا ثبت هذا ، فاعلم أن الله عز وجل لم يأمر في شيء من كتابه بالضرب صراحاً إلا هنا ، وفي الحدود العظام . فساوى معصيتهن لأزواجهن بمعصية الكبائر ، وولى الأزواج ذلك . دون الأئمة ، وجعله لهم : دون الفحشاء ، بغير شهود ولا بينات . اثمناً من الله تعالى للأزواج على النساء . قال المهلب : إنما جوز ضرب النساء من أجل امتناعهن على أزواجهن في المباحة . اهـ .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : عن أبياس بن عبد الله بن أبي ذئاب قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا تضربوا إماء الله ) ، فجاء عمر رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ذكرت النساء على أزواجهن

فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضربهن ، فاطاف  
بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير . يشتكين  
أزواجهن . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لقد  
اطاف بآل محمد نساء كثير يشتكين من أزواجهن . ليس  
أولئك بخياركم ) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه . اهـ .

## بيان ما في هذه الأحاديث من الحكم والأحكام

في حديث مسلم : جعل النبي صلى الله عليه وسلم السبب  
المبيح لضرب النساء : هو أن يدخلن بيوت أزواجهن من  
الرجال والنساء من يكره الزوج دخوله . وفهم الإمام القرطبي  
من حديث الترمذي . أن ذلك هو الفاحشة الميئة . التي  
تبيح ضرب المرأة ضرباً غير مبرح . وقد فسر بالسكر والضرب  
بالسواك . والسواك عود قصير من الأراك أو غيره ينظف  
الرجل به أسنانه . ومثل هذا الضرب لا يقصد به إلا تأديب  
معنوي وإظهار الغضب . وفي الحديث تأكيد الوصية بالنساء  
والاحسان إليهن . وعوان جمع عانية أي أسيرة . مفصولة  
على زوجها لا تستطيع مفارقتها . ولا تخرج من البيت إلا  
بإذنه . فاشبهت الأسير الذي لا يستطيع الفرار . والغير  
الذي صلى الله عليه وسلم . أن المرأة ما دامت لم تدخل بيت  
زوجها أحداً يكرهه . ولم تفر منه . ولم تخرج من بينه بغير

إذنه . فليس له عليها من الحق أكثر من ذلك . وفهم من  
ذلك أنها إن فعلت شيئاً من هذه الأمور . ورأى الرجل أن  
له إصلاحها أملاً . وأنه إذا ضربها ضرباً غير مبرح . كما  
أقام . يصلح حالها وتعود إلى الاستقامة . جاز له ضربها  
بقصد الإصلاح . لا بقصد الانتقام . وأما إذا رأى بغيرته  
أن الضرب لا يصلحها . بل يزيد لها عناداً وبسداً . ويشي  
من حسن العشرة معها . لم يجز له أن يضربها . وله أن يطلب  
رد المهر : ويطلقها . كما سيأتي إن شاء الله .

ومن المعلوم أن طباع النساء ليست سواء . فبعضهن يصلحها  
الضرب . وبعضهن يسددها الضرب . ومقصود الشارع  
لإصلاح لا الإفساد . فقد تكون الزوجة حديثة السن . تحتاج  
إلى تأديب أبويها . فيزوج بها رجل عاقل . يقوم مقام  
والديها في تأديبها إلى أن تكبر وتكمل عقلها . فهذا هو وجه  
الضرب المباح . على أن الشارع الحكيم . مع وجود السبب .  
لم يبح الضرب إلا بعد ألا ينفع الوعظ والهجور . ويؤيد هذا  
ما جاء في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : ( ما بال أحدكم يضرب امرأته ضرب النحل . ولعله  
ساجعها من ليلانه ) أو كما قال صلى الله عليه وسلم . وصدق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ كيف يعقل أن يضرب  
الرجل امرأته ثم يعاقبها ويثبها . ففي ذلك تناقض عظيم .  
لما يقع من الظور والقضاء على المحبة . التي هي روح العشرة

الحسنة ، التي بدونها لا يخير الزوجين في الاجتماع ، بل  
الخير لكل الخير في الافتراق ، فأساس العشرة الحسنة ،  
المحبة والثقة بين الزوجين . فإذا فقدنا فقد انقطع الحبل بينهما  
وحار كل واحد منهما عذاباً وويلالاً على صاحبه . وقول  
القرطبي ( ولا يفضيبنهم ) هذه من عتدياته وروايه . زيادة  
على ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم . لأنه لم يحز الله تعالى  
للرجل كلما اغضبته امرأته ان يضربها . هذا خطأ عظيم  
والمسلمين اسوة حسنة في نبيهم . فقد اغضبته نساؤه حتى  
آتى منهن شهراً كاملاً . ولم يضرب واحدة منهن ، وسألته  
الثقة فوق ما يريد أن يعيش به عيشة الزهد : فأمره الله  
بتخييرهن . كما في سورة الاحزاب . ولم يضرب واحدة  
منهن . فهي زلة عالم ، ولها هذا الإمام والله بغفر له . وقول  
القرطبي : وقد قال عليه السلام : ( اضربوا النساء إذا عصيتكم  
في معروف ضرباً غير مبرح ) هكذا علقه ، ولم يعزده .  
ولا ذكر مرتبته من الصحة أو الضعف : فهو كالعدم ، وعلى  
فرض ثبوته ، تفسر المعصية بما سبق مصرحاً به في الأحاديث  
الصحيحة . وهو ادخال من يكرهه إلى بيته : ومنعها تقصيرها  
ان يستمتع بها زوجها . بعد الموعظة والمجر . ان رأى  
في ذلك اصلاحاً . وذلك معنى التقييد بالمعروف . قول  
القرطبي : ( بعد تقرير الفضل عليهن ) المراد بالفضل هنا  
الرئاسة وتحمل المسؤولية . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .  
قوله : ( وولى الأزواج ذلك دون الأئمة ) يعني أن الرجل إذا

فعلت امرأته ما يبيح له ضربها مما تقدم ذكره ، لا يحتاج  
ان يرفع الأمر إلى الحاكم . وهو المراد بالإمام ليأذن له في  
ضربها . وقول المهلب وهو إمام جليل : ( إنما يجوز ضرب  
النساء من أجل امتناعهن على أزواجهن في المباحة ) فالمباحة  
من الجماع . فقد حصر هذا الإمام جواز الضرب عند الامتناع  
من الجماع . ويضاف إليه ما جاء في الحديث من ادخال من  
طهره الرجل ادخاله . وما أشبه ذلك . مما يدل على الساهل  
في العرض .

وحسب علمنا وتجاربنا . لا يصلح الضرب المشددة من  
مرأى زوجها إلا إذا كانت صغيرة أو سفية . وأكثر  
النساء لا يزيدن الضرب إلا نفوراً . فيأتي بعكس المطلوب .  
وبدل أن يقرنها ببعضها . ويزداد الخرق انسياحاً . كما هو  
مشاهد . وفي حديث أبي داود سئى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن ضرب النساء . فذكرت النساء على أزواجهن .  
قال صاحب اللسان قال الأصمعي : أي نفرن ونشزن  
واشترأن . فأنت ترى أن هذا الحديث موافق للأحاديث  
المقدمة في أن الضرب لا يجوز إلا عند الشوز . ومع ذلك .  
بعد ما جاءت النساء إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
واشتكين أزواجهن . قال في الذين يضربونهن ( ليس أولئك  
مباركن ) . وفي الحديث الصحيح ( خيركم خيركم لأخله

وأنا خيركم لأهلي ( . ولذلك لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضرب الناضر . وهي ابنة أخو النبي صلى الله عليه وسلم فلما دنا منها . قالت اعوذ بالله منك . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : لقد عدت بمعاذ . ألحقني بأهلك . رواه البخاري . فبسته الضربة عدم ضرب النساء وإن جاز ضربهن والقولية تقدمت في قوله عليه الصلاة والسلام . ليس أولئك بخياركم . فالطريقة الفضلى هي عدم ضرب النساء البته . وقد أخرجت الأمور الثلاثة . وهي نوع الضرب وغايته وحكمه . في الأمر الأول . وعامة المسلمين الذين اعتادوا ضرب النساء من أهل البادية وشباههم<sup>١١٢</sup> لا يعرفون هذه القيود . فيعاملون الزوجة معاملة الذابة . ويتعدون حدود الله . ويعيشون دائماً في شقاء . فلا يطيب لهم عيش . ولا يهنأ لهم بال . وفي سنن ابن ماجه . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من سعادة المرأة أن تكون له زوجة صالحة . أن تظفر إليها سرته . وأن أمرها أطاعته . وأن غاب عنها

(١٢) أما مقوله القارية وغيرهم فإنهم يعرفون أزواجهم قسراً ؟ يستعفه إلا بعض المبرزين لاقتفاء الأسباب . كان لي جاري طلبة سنة ١٩٤٣ فسعته يضرب زوجته وأنا أسمع صوت العيا في جدرانها وهي تقول عند كل جلدة ( يا ربلي ) فكاد قلبي يتنزع رجة لها ولكن لم يكن لي مقدوري أن أخلفها . وفهمت من كلامها أنها أن سبب المصومة نقصان الفحم . فقالت له : انني أوقفت به النار أنظر أني بعت أو أكلته ؟ وما أحسن قول الشاعر الخنسي :  
رأيت رجلاً يسريون نساءهم نثلت عيني حين ضرب دينها

عديته في نفسها وماله ( . حديث حسن . فانظر رحبتك الله في هذا الحديث الذي يدل بما فيه من الحكمة العالية . هل أنه خرج من بين شفتي من أوتي جوامع الكلم ، واختصر له الكلام اختصاراً . فقد جمع فيه شروط السعادة الزوجية . أولاً : أن تكون المرأة جميلة في نظره . ثانياً : أنها تلبي مطالبه . وتفضل كل ما يريد . وتلك آية المحبة الراسخة . ثالثاً : أن يثق بها وتثق به . فإذا غاب عنها غيبة طويلة أو فسيرة . يكون مطمئناً على أنها تحفظ عرضها وشرفها . وتحفظ ماله من الضياع . ويدون هذه الشروط لا يسمع الرومان أبداً . والأوروبيون الذين يزعمون أنهم بلغوا الغاية في السعادة الزوجية . بسبب اختلاط الخاطب مع خطوبته قبل عقد الزواج اختلاطاً مريباً . قد يمتد إلى سنين . يزعمون أن ذلك يعرف كلا منهما بصاحبه . ويمكنه من درس أخلاقه ومبادئه . فيكون ذلك أحرى بالتوافق ودوام العشرة . وهم يملكون أن هذا زعم باطل . لأن الزوجين لا يثق أحدهما بالآخر . على عرض ولا مال . ولأن الرجل لا يستطيع أن يمر زوجته لأن طاعته ليست واجبة عندهم . فهما كالشريكين في تجارة أو حرفة . وهذا دليل على فساد الشرط الثاني وهو المحبة . أما الدليل على أن المخالطة قبل عقد الزواج لا تمكن أهدأ منهما . من معرفة أخلاق صاحبه . لأن كلا منهما يداهن صاحبه . ويتعلق له . خوفاً من قبح الخطبة . ولا يكاد أحدهما يظهر أخلاقه الحقيقية إلا بعد عقد الزواج .

والشواهد على ذلك كثيرة ، فقد وقع في ألمانيا . في مدينة  
 « بون » أن متخاطبين بقيا في الخطبة يتعاشران كما يتعاشر الرجل  
 مع زوجته عشرين سنة ( ٢٠ ) . ولما عقد الزواج بينهما ،  
 لم يستمرا إلا سنة واحدة . كلها شقاق ونزاع وخصام .  
 وانتهى ذلك بالطلاق (١٣) . والمساحون في الزمان الماضي كانوا  
 يضعون الشرط الأول . فينعون النظر بين الخاطب وخطوبته  
 قبل الزواج . فيخالفون بذلك الحديث الصحيح . وهو قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم : ( إذا أراد أحدكم أن يتزوج امرأة  
 فلينظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينهما ) أي يتفقان . أما  
 في هذا الزمان فقد تركوا شريعة الله . أعني أكثرهم ، واقتدوا  
 بالأوروبيين الذين يزعمون أنهم أعداؤهم . لأنهم مستعمرون  
 مختصبون . فيختطون بالمخطوبات قبل عقد الزواج فيقع  
 ما يقع . من الكوارث والمآسي .

فتعسا لمن بشري الهدى بضلالة

كما فعلت فيما مضى عصية السبت

والله لا يهدي كبد الخائنين

(١٣) وصل هذه الحادثة كثير ، مشهور معروف عديم ولا يقع  
 المقام للذكر أكثر من ذلك فقال الواحد .

## ما جاء في حسن عشرة النساء

قال الله تعالى في سورة النساء ١٩ ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾  
 « أن تكرهنوهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا  
 كثيرا » .

قاله الحفاظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية :  
 « أنه تعالى ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ أي طيبوا أقوالكم لهن  
 وسنن أفعالكم وحياتكم بحسب قدرتهن ، كما تحب ذلك  
 « هو فافعل أنت بها مثله » كما قال تعالى : ﴿ ولهن مثل الذي  
 عليهن بالمعروف ﴾ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي » . وكان من أخلاقه  
 صلى الله عليه وسلم أنه جميل العشرة ، دائم البشر ، يداعب  
 أهله ويلطف بهم ، ويوسعهم نفقته ، ويصاحك نساءه ،  
 « إن إله كان يسابق عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ،  
 « تردد إليها بذلك . قالت سابقني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، فسيفته وذلك قبل أن أحمل اللحم ، ثم سابقته بعد  
 ما حملت اللحم فسبقني ، فقال : ( هله بتلك ) . ويجمع





## احكام الخلع

باعتصار واستيفاء

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾  
اعلموا أيها القراء الأعزاء . من رجال ونساء . ان الإسلام  
دين العقل والحرية المبنية بالعدل . وأنه لا استعباد فيه ولا  
استعلاء . فهو دين العدل والمساواة . في الحقوق والواجبات  
بريء من الخيف والجهور . ونظام الطبقات . فلا يجوز في  
شرع الله الخلق الذي لم يبدل ولم يغير ان تكره امرأة . على  
البقاء مع رجل أبدأ . وهي في ذلك كالرجل . إلا أن الزوج  
لما كان رئيساً متحصلاً للمسئوليات شرعاً وطبعاً . جعل الطلاق  
بيده . ما لم يتعد حدود الله . أما الزوجة فلها ان تفارق من  
تكرهه في كل وقت وفي كل حال . متى كرهت بعلها .  
سواء كان ( بالضم ) أو سواء خلق ( بالفتح ) . وما عليها  
إلا أن ترفع أمرها إلى الحاكم الخفيف . وتعرض ما أعطاها  
قبل من الصداق . وحينئذ يجب على الحاكم ان يأمر زوجها  
بقبول الصداق . وعلى الزوج ان يقبله ويفارقها في الحال .

٤٤

أما أن يكون الزوج أو الطالق أو هما معاً من الجهال بشرع  
الله فيصير أحدهما ، أو كلاهما المرأة على أن تبقى أسيرة  
مع رجل لا تحبه ، ولا تثنى به . فهو حكم باطل لم يأذن الله  
به . وهو يترك البين والبرهان .

والله اعلم بما أن اعرف الخلع قبل ذلك . قال الحافظ  
ابن حجر في الفتح : الخلع بضم المعجمة وسكون اللام وهو  
في اللغة فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثياب ؛  
لأن المرأة لباس الرجل معنى ، وضم مصدره <sup>١٨٨</sup>تفرقة بين  
الرجل والمعدوي .

### أول خلع وقع في العرب قبل الإسلام

قال ابن جرير في أماليه : إن أول خلع وقع في الدنيا  
عنه في دنيا العرب ) ان عامر بن الظرب زوج ابنته من  
ابن أخيه عامر بن الحرث بن الظرب . فلما دخلت عليه  
بنته منه . فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق

(١٨٨) قول الحافظ : وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعدوي . معناه ،  
ان العلم بين الرجلين كل واحد منهما كاللباس لصاحبه قال تعالى في  
سورة البقرة : ( من لباس لكم وأنتم لباس من ) رقم ١٨٧ .

ضم الله . ومن مصدر الكلمة أي أولها . فالتلفع هنا معشري ، لأن أسداً  
هو من لم يزوج ثيابه ، وخلع الثياب الذي هو حتى يفتح الخاء .

(٤)

٤٥



أهلك ومالك . وقد خلعتك منك بما أعطيتها . قال : فرعم  
العلماء ان هذا كان أول خلع في العرب . قال محمد تقي  
الدين : من هذه الحكاية تعلم ان المرأة كانت في الجاهلية  
سيدة مكرمة حرة تملك أمر نفسها . لا يجبرها أب ولا عادة  
ولا ولي آخر على أن تكون قريبة الرجل تكرهه ولم يردّها  
الإسلام إلا حرية وكرامة وسيادة . وسرّون برهان ذلك .

### أول خلع وقع في الإسلام

قال الحافظ : اخرج البزار من حديث عمر قال : أول  
خلعة في الإسلام : ( حبيبة بنت سهل . كانت تحت ثابت  
ابن قيس ) الحديث .

### نبذة مما جاء من الأحاديث في الخلع

الأول حديث امرأة ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري  
اختلف رواة الحديث في اسمها . فقيل جميلة . وقيل  
حبيبة . وقيل غير ذلك . قال البخاري في صحيحه بسنده  
إلى ابن عباس : ( ان امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى  
الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ! ثابت بن قيس ما  
اعتب عليه في خلق ولا دين . ولكني أكره الكفر في الإسلام  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنردن عليه حديثه !

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قبل  
لغيره . وطلعتها ثلثيقة .

وفي رواية لمؤتاري . قال أنردن حديثه ؟ قالت نعم .  
فأمره بطلاقها .

قال محمد تقي الدين : قوله وأمره بطلاقها : يبطل قول  
من قال إن الأمر في قوله عليه السلام : ( قبل الخديقة وطلقتها )  
إلا أن يثبت إصلاح . لا أمر وجوب . وهذا عجيب ؛ إذ  
يقتضي نفس المرأة زوجها أشد البغض حتى تخاف ان اجبرت  
ان تفسد معه أن تكفر بالله : وترفع أمرها إلى الحاكم ،  
وقد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمره بقبول الخديقة التي  
تتصدقها . ويقول له طلقها . ثم يكون ذلك كله  
برهاناً وإصلاحاً لا إلزاماً . فبإيت شعري أكان يجوز لثابت  
أن يفسد أن يقول للنبي صلى الله عليه وسلم لا أقبل ولا  
أفعل ؟ وهو مقتضى قول من قال ان الأمر للأرشاد والإصلاح  
ثم بعد ذلك الرواية الأخرى صريحه في الأمر . فلم يبق لمناقول  
غير ذلك .

### رواية مالك لهذا الحديث

قال الإمام مالك في موطنه : عن يحيى بن سعيد عن عمرة  
بن عبد الرحمن بن سعيد بن زوارة أنها أخبرته عن حبيبة  
بنت سهل الأنصاري أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن

شماس . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصبح . فوجد حبيبة بنت سهل عند باب في الغلس . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من هذه ؟ ) قالت أنا حبيبة بنت سهل فقال : ( ما شأنك ؟ ) فقالت : لا أنا ولا ثابت ابن قيس تزوجها . فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( هذه حبيبة بنت سهل - قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر ) . قالت حبيبة : يا رسول الله . كل ما أعطاني عندي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( خذ منها ) فأخذ منها . وجلس في أهلها . اهـ

في رواية مائة رحمه الله زيادة فضيلة : وهي أنها من شدة كراهيتها تزوجها . لم تنتظر إلى أن يصلي النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح . فرفقت عند باب بيته لتعجل بخلاصها من شبعه . وفيه أنها جلست في أهلها . يعني أنها فارقت بيته في الحزن . وبقيت عند أهلها ولم تعتد في بيته .

الحديث الثاني - قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : قال الإمام أبو عبد الله بن بطة . وذكر سنده إلى ابن عباس : أن جميلة بن سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أعجب علي ثابت بن قيس في دين ولا خلق . ولكنني أكره الكفر في الإسلام . لا أطيعه بغيراً . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : ( ترددين عليه حديثه ؟ ) قالت : نعم . فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ ما ساق ولا

يزداد . قال ابن كثير بعد ما ذكر أصاب هذا الحديث : وهو اسناد جيد مستقيم .

الحديث الثالث - قال الحافظ ابن كثير : وقال ابن جرير وذكر سنده إلى عبد الله بن رباح . عن جميلة بنت عبد الله ابن أبي ابن سلول : أنها كانت تحت ثابت بن قيس ففترت عليه فأرسل إليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

( يا جميلة . ما كرهت من ثابت ) ؟ قالت والله ما كرهت منه ديناً ولا خلقاً . إلا أنني كرهت دعامته . فقال لها : ( أتردين عليه الحديث ) . قالت : نعم . فردت الحديث وفرق بينهما .

الحديث الرابع - قال الحافظ ابن كثير : قال ابن ماجه وذكر سنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن شماس . وكان رجلاً دميماً . فقالت يا رسول الله : والله لولا مخافة الله إذا دخل علي بصفت في وجهه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أتردين عليه حديثه ؟ ) قالت : نعم . فردت عليه حديثه . قال : ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الحديث الخامس - قال القرطبي في تفسيره : روى عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خالع في الإسلام : أخت عبد الله بن أبي . أنت النبي ﷺ فقالت : يا رسول

الله لا يجتمع رأيي ورأيه أبداً . أتى رفعت جانب الخباء .  
فرايته أقبل في عدة . إذا هو أشدهم سواداً . واقصرهم  
قامه . وأقبحهم وجهاً ، فقال ( أنزدين عليه حليقته ؟ )  
قالت : نعم . وإن شاء زدته . ففرق بينهما<sup>(١٩)</sup> . قال القرطبي :  
وهذا الحديث أحبل في الخلع وعليه جمهور الفقهاء . هـ

### تفسير آية الخلع

اعلم أن العلماء رحمهم الله : فسروا آية الخلع أحسن  
تفسير . وذكروا ما فيها من أحكام بأدلتها . وسأختار من  
بينهم تفسير إمامين جليلين : أحدهما على مذهب الكوفيين .  
وثانيهما على مذهب الحجازيين ؛ ليكون القارئ ملماً  
بأفكار الفريقين وأنظارهما .

( ١٩ ) من هذه الأساديث وغيرها تعلم السبب الذي من أجله كرمت  
حبيبة زوجها شعلب الأنصار ثابت بن قيس بن شماس ، وقد روى بعضهم  
أنه ضربها فكسر يدها ، وهذا لا يصح لأن الأساديث مضافة على أمرين  
يبتلان هذه الرواية ، أولاً أنها قالت لا أحب عليه في خلق ولا دين ولو  
كان ضربها بدود سرك أو لم يضربها بل تالفاً كلته سيئة تقضيها وتبوتها  
لما شهدت له بهذه الشهادة بحسن الخلق وهي طالبة لرافقه ، بل كانت تجد  
حبها قائمة وتذكرها للهبي صل الله عليه وسلم أنه ضربها وكسر يدها ولا  
تكلم ذلك .

الثاني أنها ذكرت السبب الذي من أجله كرمته وهو دماثة وجهه وأنها  
لولا محافة الله لمسحت في وجهه حين يدخل عليها .

قال الإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصاص في كتابه  
أحكام القرآن ، ما نصه باختصار :

قال الله تعالى : **فَلَوْلَا يَخِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا أَلَّا يَقْبَلُوا حَدِيثَ اللَّهِ** . فحظر على الزوج  
بهذه الآية ، أن يأخذ منها شيئاً مما أعطاه إلا على الشريطة  
المذكورة<sup>(٢٠)</sup> . وعقّل بذلك أنه غير جائز له أخذ ما لم يعطها ،

( ٢٠ ) قوله : **إِلَّا عَلَى الشَّرِيطَةِ الْمَذْكُورَةِ** ، تذكر هنا حكاية طريقة  
حدثني بها أحد الأعران من أهل نجد لما فيها من الفائدة والمناسبة ، وأرجو  
ألا ينضب على المتعصبون لسبب من أهل نجد وغيرهم ، حكى لي بعض  
الأعران من أهل نجد أن رجلاً من القبليين رجم الذين يعرفون أناسهم أنه  
يعرفون قبائل العرب التي ينسبون إليها ، وهذه هي الطبقة الثانية من ذوي  
الأنساب الشريفة عند أهل نجد ومن ذلك سلكهم من قبائل العراق والحجاز ،  
فإن الطبقات عندهم مع تسامح في التصير ثلاث : طبقة الشيوخ ، وهم  
الأمراء كآل سعود وآل خليفة في البحرين وآل صباح في الكويت ،  
وغيرهم من الأمراء ، فهذه أعلى طبقة ، والقبليون وقد تقدم ذكرهم . هذه  
الطبقة الثانية وهما في الحقيقة طبقة واحدة لا خلاف بينهما في النسب فهو  
واحد بينهما ، إلا أن الشيوخ ربما يترفعون عن الزواج من عامة القبليين ،  
ويأبون إلا الزواج من بنات الأمراء وهذا نادراً ، ولكنهم يحرصون على  
أن يزوجوا بناتهم من أبناء الشيوخ . والطبقة الثالثة يسمونهم خضيرين ،  
قال بعضهم وهي محرمة من سفريين أي من أهل الحضر الذين لا يعرف لهم  
نسب . وقد يسميهم علماءهم موال . فهؤلاء الخضيريون يشتد القبليون  
قسلاً عن الشيوخ عدم كذايتهم في المصاهرة فلا يزوجون منهم ، ولا  
يزوجونهم ويقتلون في ذلك إلى حد أن الخضيريين إذا تزوج امرأة قبلية  
زواجاً شرعياً صحيحاً ، قد يقتله أقاربها ، ويقتلون ولدها الذي زوج  
بها . فإن كانوا ضعفاء ومجوزوا عن قتله يطلقون قرانها . من أمث وسم

وان كان المذكور هو ما أعطانا كذا ان قوله تعالى: ﴿ولا تقل لها أف﴾ قد دل على حظر ما فوقه من صرب وشتم . وقوله تعالى: ﴿الا ان يخافا ألا يقيما حدود الله﴾ قال طاووس :

وعرفنا لأن ذلك الولي الذي روح قريبه من شخص المصري قد فقه فيه الشريف هو ولحق بيده ، وصار في عداد الخصميين . وكذلك الرجل القبل إذا تزوج تخيير به يده أقاربه بالقتل . حتى يطلقها . وقد شاهدنا حوادث من هذا القبيل لا نبال لذكرها . وإذا تدهر قيل مع خفيري يقول القبل للمصري ليكن أيا العبد الأبيض . وإذا جاء شخص غريب إلى بلدهم ، وهم يعرفون فيه غامود معاملة المصريين ، وإن كان من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وينتفرون به بأنه ليس في استطاعتهم معرفة نسبه بوثيق ، فإذا احتلج أن ينتسبه بوجه لا شك فيه يمكن أن يزوجوه .

ومن الواجب على القبلي ألا يتدخل معرفة محقرة كمعرفة الخدم والحلاق مثلا فإذا اشتغل بها خسر نسبه وشرفه . وعلى هذا ترتب الحكاية . تزوج قبلي قلبية ، ولم ينظر إليها قبل ذلك ، فوجدها ذميمة وقد أفتق في زواجها مالا كثيرا فمضت في بعه . وسأقت عليه الأرم من بما رحبت وأظلمت الدنيا في عينه ، لأنه لا يستطيع أن يحصل مالا يزوج به امرأة أخرى ، فبقي حزينا كثيرا ، فجهه بعض أصدقائه ووجهه في حانة يرى خلا ، فقال له عهدي حياة أشوي بها عليك وها تترد كل ما أنت فيه على هذه المرأة ، فقال له عجل بها يا أخي جزاك الله خيرا ، فقال نذهب إلى فلان اخلاق . وتطيل الخنوس مع وتعلم صنعه ولم تعلم قليلا ، ثم تنجح ذكائنا فمضى ، فإذا رآك أقارب زوجتك كذلك فسررب يفضيول نسباً شديداً ، ويقولون لك إما أن تترك هذه الحرفة ، أو تطلق ابنتا فقل لهم : دوا على السداد وأطلقها ، فإنهم سيعلمون ذلك . فعمل ما أشار عليه به سديقه . وتعلم في مدة شهر ثم اشترى أدراك الخنق وفتح ذكائاً وصار يعزق الناس . فعاد أقاربه بوجهه وسبوه ولغضبوا عليه غضباً شديداً ، فقال لهم ان هذا =

يعني فيما افترض على كل واحد منهما في العشرة والصحبة . وقال القاسم بن محمد مثل ذلك . وقال أهل اللغة : الا أن يخافا . معناه الا أن يظنا . وقال أبو يحيى الضبي أنشدته البراء ، رحمه الله تعالى :

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه  
تروني عظامي بعد موتي عروقه  
ولا تادفني بالعسراء فادفني  
أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها<sup>(٢١)</sup>

= الدل جائز شعراً وإن أتت فافهموا ايتمهم به : خلا قبض المال ترك الله كان . وهناك طيقتان أسيان بل ثلاث طيقات أحد بكثير من المصريين . أنهم لا يوافقون ولا يشاربون ، كالنبردين في الهند ، وهم قبيلة .هم والصلابة والكواولة ، وهذه الطبقة الأخيرة هي التي تسمى في مصر «الجعر» وهم موجودون في أوروبا وعثرون كذلك . وقد ألفت جزءاً باللغة الألمانية سيك بما سماء (الطيقات عند العرب) ويسلط القول فيه على فصل الإسلام ويحوى طيقات ، وعود العرب بعد ضعف الإسلام إلى نظام الطيقات .

ونشر هذا الجزء في مجلة (ذير اسلام) الألمانية وقدره المستعربون من الأوروبيين حق قدره . لأنهم كانوا يجعلون بذلك .

(٢١) قوله أخوفا بالرفع ، لورود ان الناصبة بعد اخاف التي هي ما أعلن . ومن المعلوم ان بعد الفتن يجوز إصلاحها وإصلاحها وتكون حينئذ خفيفة من الثقلة .

قال ابن مالك في الألفية :

وبئن اتعبه ركي كذا بيان لا بعد علم والتي من بعد ظن  
فانصب بها والرفع صحيح واحضد تخفيفها من ان فهو مطرد

وقال آخر :

أناني كلام عن نصيب يقوله  
وما خفت يا سلام أنك عائشي

يعني ما ظننت .

وهذا الخوف من ترك إقامة حدود الله على وجهين :  
أما أن يكون أحدهما شيء الخلق ، أو جميعاً . فيغضي بهما  
ذلك إلى ترك إقامة حدود الله فيما ألزم كل واحد منهما من  
حقوق التكاح . في قوله تعالى : ﴿ وامن مثل الذي عليهن  
المعروف ﴾ . أما أن يكون أحدهما مضافاً للآخر فيصعب عليه  
من العشرة والمجاملة . فيؤديه ذلك إلى مخالفة أمر الله في  
سيره في الحقوق التي تترمه . فإذا وقع أحد هذين . واشتق  
ترك إقامة حدود الله التي أحدهما لها حل الخلع .

وروى جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي كرم  
به وجهه . أنه قال : كلمات إذا قالتها المرأة حلل له أن  
يخذ الفدية : إذا قالت لا أطيع لك أمراً . ولا أبر لك قميصاً  
ولا اغتسل لك من جنباً . اهـ .

قال البخاري في صحيحه في باب الخلع : وقال طاووس :  
الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترقا لكل واحد  
منهما على صاحبه في العشرة والصحة . ولم يقل قول السنياء  
حتى تقول : لا اغتسل لك من جنباً . اهـ .

et

قال محمد بن أبي البركات : قد قلت كيف يكون هذا الأمر  
مروياً عن علي . ويجعله طاووس من أقوال السنياء وبرويه  
البخاري وبسكت عليه " أجواب " أن هذا الأمر لا يصح  
عن علي .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : أن ابن أبي شيبة روى  
عن علي بن بسند واه أي ضعيف . وذكر الحافظ في التلخيص عن  
جماعة من التابعين . أنهم قالوا مثل ذلك . وأشار إلى أن  
مرادهم التسهيل . لا أنهم يريدون أن الخلع لا يكون إلا إذا  
قالت المرأة ذلك . بل متى اختلت العشرة وساءت بينهما  
حل الخلع ولو بدون ذلك .

ومعنى لا أبر لك قميصاً : إذا خلعت على شيء أنه يكون :  
لا أفعله . رغبة في أن تخت في يمينك . وإذا دعاها إلى  
اجتماع تمنع عنه : فلا تكون جنباً . فلا يكون اغتسال .  
وإذا بلغت المرأة في بغض زوجها إلى هذا الحد فليس لها  
دواء ولا شفاء إلا الخلع . بأن ترد له ما أعطاه من الصداق  
ويخلي سبيلها .

#### تفسير القرطبي للآية

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي  
ما نصه باختصار :

قوله تعالى : ﴿ فإن خفتم ألا يقيما ﴾ أي على ألا يعبدا حدود

الله أي قبلها يجب عليها من حسن الصحبة وجعل العشرة والمخاطبة للحكام والمتوسطين لئلا يخل هذا الأمر وإن لم يكن حاكماً . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها . وسوء طاعتها إياه . قاله ابن عباس ومالك بن أنس وجمهور الفقهاء .

وقال الحسن ابن أبي الحسن وقوله بعد : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمراً . ولا اغتسل لك من جثابة . ولا أبر لك قدماً . حل الخلع . وقال عطاء بن أبي رباح : يحل الخلع والأخذ إن تقول المرأة لزوجها : أنتي أكرهك ولا أحبك . ونحو ذلك (٢٠) . فلا جناح عليهما بهذا الفتاة به . ثم ذكر حديث امرأة ثابت المقدم الذكر . ثم قال : وكانت تبغض أشد البغض . وكان زوجها أشد الحب . ففرق رسول الله ﷺ بينهما بطريق الخلع .

ذكر الخلاف في دفع المصارع بعد إبطال العقد بالخلع

قال ابن عباس في الأحكام : ويرى من علي رضي الله عنه أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه . وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن وخالد بن سعيد بن جبير . ورواه عن

(٢٠) فيه من تقدم دليل على أن حب رجل لمرأة لا يبرئها إذا كانت المرأة تكرهه

عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ومجاهد وإبراهيم والحسن أنه جائز له أن يأخذها على أكثر مما أعطاه ولو بعثتها . وقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد : إذا كان النكاح من قبلها حل له أن يأخذ منها ما أعطاه ولا يزاد . وإن كان النكاح من قبله لم يحل له أن يأخذ منها شيئاً . فإن فعل جاز في القضاء قال ابن شبرمة : يجوز المباشرة إذا كانت من غير استمرار منه . وإن كانت على استمرار منه لم تجز . قال ابن وهب عن مالك : إذا علم أن زوجها أضر بها . وضيق عليها . وأنه ظالم لها . قضى عليها الطلاق (٢١) . ورد عليها ماها . وذكر ابن القمام عن مالك : أنه جائز للرجل أن يأخذ منها في الخلع أكثر مما أعطاه ويحل له . وإن كان النكاح من قبل الزوج . حل لهما أن يأخذ ما أعطاه على الخلع . إذا مضى بذلك . ولم يكن في ذلك ضرر منه لها . وعن الليث نحو ذلك . وقال الثوري إذا كان الخلع من قبلها فلا بأس أن يأخذ منها شيئاً . وإذا كان من قبله فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً . اهـ .

قال محمد بن يحيى الدين : يعني أن كانت هي الطالبة للخلع والفراق . جاز لزوجها أن يأخذ منها ما شاء من المال . وإن كان هو الذي كرهها . وأراد الفراق . لم يجوز له أن يأخذ

(٢١) قوله قضى عليها الطلاق ، غير مستقيم بل هو رواية عليها الطلاق .

منها شيئاً . ونقل مثل ذلك عن جماعة من الأئمة ، وفيهم ذكرنا كفاية .

#### ترجيح عدم أخذ الزيادة

اعلم ان الأئمة اختلفوا . هل يجوز للزوج ان يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه من الصداق أو لا ؟ فقالت طائفة من أئمة السلف والخلف : يجوز ان يقتدي منه ، بما تراخى عليه كثيراً كان أو قليلاً : قال البخاري في صحيحه : وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : العقاص بكسر الميملة وتختفئ القاف وآخره صا د مهمله . جمع عقصة . وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه . والثر عثمان هذا رويته موصولاً في (أمالي أبي القاسم بن بشران) ثم روي مثل ذلك عن إبراهيم النخعي ، ومجاهد ، إلا أنه قال يأخذ من المختلفة حتى عقاص رأسها . وروي مثله عن قبيصة بن ذؤيب ، ثم قال : قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل ان يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه ، وقال مالك : لم أر أحداً ممن يقتدي به بمنع ذلك ، لكنه ليس من مكارم الأخلاق

ثم قال الحافظ : وقد قال الإمام أحمد : ان الخلع نسخ وقال في رواية : وانها لا تخل لغير زوجها حتى يمضي ثلاث

اقراء<sup>(٢٩)</sup> فلم يكن عنده بين كونه فسخاً وبين الفسخ من العدة تلازم . واستدل به على ان القدية لا تكون إلا بما أعطى الرجل المرأة عبثاً أو قدرها لقوله يخالف : (أتردين عليه حديثه ؟) وقد وقع في رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي فأمر ان يأخذ منها ولا يزداد . ورواه ابن جريج عن عطاء مرسلًا . ففي رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه (أما الزيادة فلا) . زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري (وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى) ذكر ذلك كله البيهقي . وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي (أتردين عليه حديثه التي أعطاك ؟) قالت نعم . وزيادة . قال النبي صلى الله عليه وسلم (أما الزيادة فلا ولكن حديثه) قالت نعم . فأخذ ماله ونخل سبلها . ورجال اسناده ثقات . ثم قال : وأخرج عبد الرزاق عن علي : (لا يأخذ منها فوق ما أعطاه) . وعن طلوس والزهري وعطاء مثله . وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأخرج اسماعيل ابن إسحاق عن ميمون بن مهران : (من أخذ أكثر مما أعطى لم يرح باحسان) . ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال

(٢٩) اختلف النساء في مدة التخلية فالذين قالوا : ان الخلع خلاص أوجبوا عليها أن تعد ثلاثة قروا أي حريسات . والذين قالوا انه ذئب وليس بطلاق . جعلوا مدتها قرناً واحداً . وحكى الحافظ عن أحمد مذهبا ملففاً . وهو أنه فصيح ويلزمه ان تعد ثلاثة قروا .

( ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاه ، ليدع لها شيئاً ) اهـ .  
 قال الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة . في  
 المغني ما نصه :

مسألة : قال : ولا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه .  
 هذا القول يدل على صحة الخلع بأكثر من الصداق وأنها  
 إذا تراضيا على الخلع بشيء صح . وهذا قول أكثر أهل  
 العلم . وذكر نحو مما تقدم في جواز أخذه أكثر مما أعطاه .  
 ثم قال فإذا ثبت ذلك فإنه لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما  
 أعطاه . وبذلك قال ابن المسيب والحنبل والشافعي والحكم  
 ومحمد وإسحاق وأبو عبيد فإن فعل جاز مع الكراهة

وروي عن عطاء عن النبي ﷺ أنه كره أن يأخذ من  
 المختلعة أكثر مما أعطاه . رواه أبو حفص بإسناده وهو  
 صريح في الحكم . فتجمع بين الآية والتخير فنقول : الآية  
 دالة على الجواز والنهي عن الزيادة . للكراهة والله أعلم اهـ

قال محمد تقي الدين قال أبو بكر الخصاص : بعدما تقدم  
 نقله عنه فإباح في هذه الآية الأخذ - عند خوفهما ترك إقامة  
 حدود الله وذلك على ما فادنا من بعض المرأة لزوجها وسوء  
 خلقها أو كان ذلك منزهاً فإباح له أخذ ما أعطاه ولا يرداد ،  
 والظاهر يقتضي جواز أخذه الجميع ولكن ما زاد مخصوص  
 بالسنة . اهـ . وهذا استدلال صحيح . فليس في الآية دليل

صريح على حرمان الزيادة على الصداق . لأن قوله تعالى  
 ﴿فلا جناح عليهما فيما اتفقتا بهما معاه ولا جناح على  
 الرجل في أخذ ما أعطته المرأة ، ولا جناح على المرأة فيما  
 أعطت زوجها . ومن المعلوم أن لفظ ( ما ) من ألفاظ المعلوم  
 يحتمل الصداق ويحتمل أقل منه ويحتمل أكثر منه . وقد  
 خصصته السنة المتقدمة ، التي صرح النبي ﷺ فيها بعدم  
 الزيادة وكراهتها وجعل الإمام ابن قدامة الكراهة للتنزيه فيه  
 نظر . فإن الأصل في الكراهة إذا جاءت في الكتاب والسنة  
 أن تكون للتحريم .

ومجموع الأحاديث التي جاء فيها النهي عن أخذ الزيادة .  
 حجة قاضية على المنع من أخذ الزيادة . ولم يصح شيء في  
 معارضتها . وقال مالك : إن أخذ الزيادة ليس من مكارم  
 الأخلاق . وقال ميمون بن مهران : من أخذ أكثر مما أعطى  
 لم يبرح باحسان . وقد قال الله تعالى : ﴿فما سألكم بمعرف  
 أو نسريح بإحسان﴾ . وإباحة أخذ الزيادة نفى الأزواج  
 بالفضل . قال تعالى في سورة النساء - ١٩ : ﴿يا أيها الذين  
 آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها . ولا تعضلوهن  
 لتذهبوا ببعض ما آتبستوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ .  
 قال الحافظ ابن كثير : أي لا تضاروهن في العشرة لتترك  
 لك ما اصدقتهن . أو يعضد . أو حقاً من حقوقها عليك . أو  
 شيئاً من ذلك . على وجه القهر لها والاضرار . اهـ .



قال محمد تقي الدين : قد يقول قائل : إذا كان النشور من قبل الزوجة والرجل يحبها ، فلماذا لا يجوز له أن يعاقبها بأخذ الزيادة على المداق ، حتى يبلغ عقاص رأسها - انتقاماً منها على كفره ؟ والجواب عن ذلك أن الحب واليفض بيد الله تعالى ، وهو مقاب القلوب فلا ينبغي أن تعاقب المرأة على أمر لا تملكه . كما أن الرجل إذا سكنت له زوجتان فأكثر ، وكان يحب أحدهما أو أحدهن أكثر من غيرها لا يعاقبه الله تعالى على ذلك إذا عدل بينهما أو بينهما في الثقة والمهبة ، وما يستطيع من المعاشرة قال تعالى في سورة النساء ١٢٩ : ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِخْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (وإن يفرقها يعني الله كلاً من سمعه وكان الله واسعاً حكيماً) . قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : قوله : ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ أي لن تستطيعوا أيها الناس : أن تُساووا بين النساء من جميع الوجوه فإنه وإن وقع القسم الصوري ليلة وليلة فلا بد من التفاوت في المحبة والشهوة والجماع ، كما قاله ابن عباس . والخرج الإمام أحمد وأهل السنن عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل ثم يقول (اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) يعني القلب ، اهـ .

اعلم وفقني الله وإياك لعمدة ما جاء به الرسول ﷺ واتباعه وتحكيمه ، في كل صغيرة وكبيرة ، أنه لا يجوز للمرأة أن تطلب الطلع ، إلا لضرورة ، ولا يجوز لها أن تكون من الذواقات كما جاء في الحديث :

(إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات) . أخرجه الطبراني في الأوسط عن عباد بن الصامت ورمز له السيوطي بالحسن . قال الهيثمي : فيه راو لم يسم وبقيته أسناده حسن . وأخرجه الطبراني أيضاً عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ : (لا أحب الذواقين من الرجال ولا الذواقات من النساء) . وللديلمي عن أبي هريرة فقط بلفظ : (تزوجوا ولا تطلقوا فإن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات) . ولفظ الهيثمي عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : لا تطلقوا النساء إلا من رغبة إن الله يبارك وتعالى لا يحب الذواقين ولا الذواقات) . رواه الطبراني في الكبير ، اهـ .

والذواقون من الرجال هم الذين يتزوجون بالنساء لقضاء شهوة عابرة ، ثم يملون ويطلقون ويبحثون عن غيرهن . والذواقات كذلك . لأن الله سمى حسن العشرة حدوده وأخير أن من تعداها ، فأولئك هم الظالمون . والتزوج لأجل الذواق ، متعة نخبية - فلا ينبغي أن يكون التزوج بين الرجل

والمرأة إلا بنية صداقة ان يتعاشرا باحسان حتى يفرق بينهما الموت . فان مرضي لما ما يدعى بالطلاق ، وعجزوا ان يقيما حدود الله ابيح الطلاق وهو أبغض الدلال إلى الله تعالى :  
رواه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عمر . وروى أحمد والترمذي عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ( إنما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة ) . وقال : ( المختلعات هن المتافقات )  
أ هـ .

قال محمد بن يحيى الدين : ومن ذلك يعلم ان المرأة لا يجوز لها ان تطلب الخلع إلا إذا رأت من الرجل ما يحملها على كراهته . من سوء خلق أو خلق . وأثبت أنها عاجزة ان تعاشره معاشرة حسنة .

قائمة : تقدم في ما نقله عن الحافظ ابن حجر ان الإمام أحمد ممن يجمع أخذ الزيادة على الصلح في الخلع . ومقتضى كلام ابن قدامة انه ممن يبيحها . وكثيراً ما يقع مثل هذا ، فيروي الحفاظ الذين يملكون الفقه الإسلامي العام عن أحد الأئمة المقلدين قولاً . ويروي عنه أصحاب مذهبه خلاف ذلك فأبهما يرجح ؟ الذي يظهر لي ان رواية الحفاظ أرجح . لأن الحفاظ يتحرون الاسانيد . أما المقلدون فإنهم يجادلون عن إمامتهم روايتين أو أكثر في مسألة واحدة . فيرجحون إحدى الروايات ويعرضون عن غيرها في بعض الأحيان والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١١  
١١١

الحبيب الإنساني

از مطبوعات المكتب الاممي

مُعْتَمَدٌ عَلَى اسْمِهِ مِنْ قُرْحِيهِ

1177th Street, N.E., Washington, D.C.

$\frac{1}{2} \times 7 \text{ cm} = 3.5 \text{ cm}$        $\frac{1}{2} \times 6 \text{ cm} = 3 \text{ cm}$

والله اعلم بالصواب

۴۵. قول.